

Distr.: General
21 December 2011
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة السادسة والخمسون

٢٧ شباط/فبراير - ٩ آذار/مارس ٢٠١٢

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة أعمال المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة
والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة
المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين
والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين"

الجوانب المعيارية من عمل هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

تقرير وكيل الأمين العام/المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين
الجنسين وتمكين المرأة

موجز

يلخص هذا التقرير الجوانب المعيارية من عمل الهيئة، ولا سيما دعمها للعمليات
الحكومية الدولية المتعلقة بالشؤون الجنسانية تحديداً، وجهودها الرامية إلى زيادة الاهتمام
بجوانب المساواة بين الجنسين في العمليات الحكومية الدولية المتعلقة بقطاعات معينة.

* E/CN.6/2012/1.



أولا - مقدمة

١ - أنشأت الجمعية العامة، بموجب الفقرة ٤٩ من قرارها ٢٨٩/٦٤، هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة). وبموجب الفقرة ٧٦ (ج) من القرار ذاته، طلبت الجمعية إلى رئيس هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن يقدم إلى لجنة وضع المرأة تقريراً سنوياً عن الجوانب المعيارية من عمل الهيئة وعن تنفيذها للتوجيه بشأن السياسة العامة الذي تقدمه اللجنة. وهذا التقرير مقدم وفقاً لذلك الطلب.

ثانياً - تعزيز الدعائم المؤسسية للإنجاز في الجوانب المعيارية من عمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة

٢ - في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، قدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تقريراً إلى اللجنة في دورتها الخامسة والخمسين عن التوجه الاستراتيجي المعتمد والتغيرات الإدارية والمؤسسية اللازمة لتوحيد المكاتب الأربعة السابقة^(١) في هيكل دينامي ومبتكر لتنفيذ جميع الوظائف التي عهدت بها الجمعية العامة إلى الهيئة (E/CN.6/2011/2). ومنذ ذلك الحين، رسمت الهيئة رؤيتها وحددت مهمتها وأولوياتها المواضيعية، وأحرز تقدم كبير لضمان أن تكون لها القدرة الكاملة على الاضطلاع بمسؤولياتها والاستجابة لطلبات الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة وسائر أصحاب المصلحة من أجل الإسراع بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وقدمت الهيئة تقريراً عن تلك الجهود إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين (انظر A/66/120) يركز على التقدم فيما يخص حوكمة الهيئة؛ وإدارة الموارد البشرية؛ والتمويل؛ والترتيبات الانتقالية. وقدمت المديرية التنفيذية للهيئة تقريراً سنوياً عن الأنشطة التنفيذية لينظر فيه المجلس التنفيذي (انظر UNW/2012/1)، وفقاً للفقرة ٧٦ (ج) من القرار ٢٨٩/٦٤. ويُنتظر أن ينظر المجلس في ذلك التقرير في دورته العادية الأولى المقرر عقدها يومي ٢٤ و ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢^(٢).

٣ - وبما أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة تجمع ولايات ووظائف الكيانات الأربعة السابقة التي كانت تعمل في ميدان المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، إلى جانب دور تنسيقي إضافي (انظر الفقرتين ٤٩ و ٥٣ من القرار ٢٨٩/٦٤)؛ فإن عناصر توجيهها الاستراتيجي والإجراءات التي اتبعتها تم توجيهها لدعم نهج متكامل يتوخى تحقيق نتائج ملموسة في ثلاثة

(١) مكتب المستشار الخاصة للقضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة وشعبة النهوض بالمرأة التابعة للأمانة العامة، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة والمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة.

(٢) يقدم التقرير عرضاً عاماً للأنشطة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في المجالات المواضيعية.

مجالات وظيفية هي (أ) توسيع الدعم المقدم للدول الأعضاء على المستوى الوطني بناء على طلبها، بما يتسق مع الأولويات الوطنية؛ (ب) دعم العمليات الحكومية الدولية الرامية إلى تعزيز الإطار السياسي والمعياري العالمي فيما يتصل بمساواة الجنسين وتنفيذه على أرض الواقع؛ (ج) قيادة وتنسيق وتعزيز مساهمة منظومة الأمم المتحدة عن أعمالها بشأن مساواة الجنسين وتمكين المرأة.

٤ - وبموجب القرار ٣/٢٠١١ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١، أقر المجلس التنفيذي الخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للفترة ٢٠١١-٢٠١٣ (انظر UNW/2011/9 و UNW/2011/13)، الجاري تنفيذها حالياً. وتتيح الخطة الاستراتيجية الإطار والتوجيه فيما يتعلق بدعم الهيئة المقدم إلى الدول الأعضاء وشراكاتها مع المنظمات والشبكات النسائية وغير ذلك من منظمات المجتمع المدني والدوائر الأكاديمية والخبراء ووسائل الإعلام والقطاع الخاص، فضلاً عن جهودها الرامية إلى بناء قدرة مؤسسية للاضطلاع بالمهام المحددة في القرار الذي أنشئت بموجبه.

٥ - ووظيفة الدعم المعياري التي تضطلع بها الهيئة هي جزء لا يتجزأ من خطتها الاستراتيجية للفترة ٢٠١١-٢٠١٣ التي يتمثل أحد أهدافها الستة في توفير الدعم اللازم لوضع مجموعة شاملة من القواعد والسياسات والمعايير العالمية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، على أن تكون هذه المجموعة ديناميكية تستجيب للقضايا، والتحديات والفرص الجديدة والناشئة وترسي أساساً متيناً للعمل الذي تقوم به الحكومات وسائر الجهات المعنية على جميع المستويات. ولهذا الهدف جانبان رئيسيان هما دعم الهيئة للعمليات الحكومية الدولية التي تركز تحديداً على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتشجيعها لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في العمليات الحكومية الدولية المتصلة بقطاعات أو مواضيع معينة. وهناك جانب ثالث يؤكد أهمية الإفادة المتبادلة بالتعقيبات التي تكفل للهيئة إغناء المناقشات الحكومية الدولية بالخبرات التي اكتسبتها والدروس التي استخلصتها من أنشطتها التنفيذية.

٦ - وبموجب القرار ٥/٢٠١١ المؤرخ ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، أقر المجلس التنفيذي الميزانية المؤسسية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ (انظر UNW/2011/11 و 12 و 13)، التي ستمكن الهيئة من تحقيق النتائج عن طريق الخبرة التقنية العالية الجودة، والاستفادة من الموارد، والشراكات، وتيسير تبادل المعارف، والدعوة والتأثير، وبناء القدرات، ومن ثمة الإسهام في تغيير حياة النساء والفتيات على أرض الواقع. ويُنتظر أن تقرر الجمعية العامة الميزانية البرنامجية المقترحة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ (الاشتراكات المقررة) قبل نهاية عام ٢٠١١.

٧ - وخلال عام ٢٠١١، عملت الهيئة بشكل استراتيجي واستباقي لتعزيز نتائج العمليات الحكومية الدولية فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة. وكان من الأهداف الرئيسية فعالية تقديم الدعم الأساسي والتوصيات التطلعية للمناقشات الحكومية الدولية، فضلا عن الاستفادة من تلك المناقشات للمساعدة في رسم جدول أعمال بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة قابل للتنفيذ ويتوخى تحقيق النتائج. وأفضت هذه الجهود إلى زيادة الاتساق بين الدعم المعيارى الذي تقدمه الهيئة للعمليات المعيارية ودعمها التشغيلي للشركاء على الصعيد الوطنى في تنفيذ هذه النواتج. وترجمة هذه الولايات والوظائف المتداخلة إلى تغييرات ملموسة بالنسبة للنساء والفتيات هي مهمة أساسية تعمل الهيئة على إنجازها.

ثالثا - دعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة للعمليات المعيارية الحكومية الدولية وتنفيذ توجيهات السياسة العامة

٨ - إنشاء هيئة الأمم المتحدة للمرأة بصفتها هيئة جامعة عزز القدرة على تقديم دعم يتجاوز نطاقه العمليات الحكومية الدولية المتعلقة بالشؤون الجنسانية تحديدا بحيث يشمل العمليات القطاعية على الصعيد الحكومى الدولى التى تنطوي على منظور جنسانى يمكن تدعيمه، فضلا عن تقديم الدعم في تنفيذ الإطار السياساتى والمعيارى الذى ينشأ على الصعيد القطرى نتيجة لتلك العمليات. وفي أعقاب الدورة الخامسة والخمسين للجنة وضع المرأة التى جرت بنجاح في شباط/فبراير وآذار/مارس ٢٠١١، تقلدت الهيئة على نحو سلس مسؤولياتها عن دعم العمليات المعيارية الحكومية الدولية، وما برحت منذ ذلك الوقت تضطلع بهذه المهمة طيلة سنة النشاط الحكومى الدولى. ولدى بذل هذه الجهود، ركزت الهيئة على تحقيق قيمة مضافة عن طريق البحث والتحليل والتوصيات التطلعية في مجال السياسة العامة، وعلى تيسير المناقشات وتحقيق توافق الآراء على الصعيد الحكومى الدولى وتعزيز الإطار المعيارى للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. كما ركزت الهيئة، من خلال متابعتها لنتائج العمليات الحكومية الدولية، على الإسهام في سد ثغرة التنفيذ بين الالتزامات العالمية والواقع اليومي الذى تعيشه المرأة.

لجنة وضع المرأة

٩ - تقوم لجنة وضع المرأة بوصفها الهيئة الرئيسية لتقرير السياسات المكرسة حصراً للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بتقديم التوجيه المتعلق بالسياسات في مجموعة من المجالات القطاعية. وقد ساعد التوجيه الذي قدمته اللجنة على تعميق المناقشات التي تجريها مختلف الهيئات الحكومية الدولية كما تم الاسترشاد به في التنفيذ على أرض الواقع. وفي مستهل عام ٢٠١١، دعمت الهيئة الدورة الخامسة والخمسين للجنة، التي كان من بين نتائجها مجموعة من الاستنتاجات المتفق عليها بشأن حصول النساء والفتيات على التعليم والتدريب والعلم والتكنولوجيا ومشاركتهن في ذلك، لتحقيق أمور منها تعزيز حصول المرأة على قدم المساواة على العمالة الكاملة والعمل اللائق (انظر E/2011/27، الفصل الأول، الفرع ألف). وهذه الاستنتاجات المتفق عليها توسع الإطار المعياري العالمي في عدد من المجالات الأساسية، بما في ذلك التشريعات والسياسات والبرامج الوطنية؛ والحصول على التعليم والمشاركة فيه؛ والتعليم والتدريب المراعيان للمنظور الجنساني وذوا النوعية الجيدة، ولا سيما في ميدان العلم والتكنولوجيا؛ والانتقال من التعليم إلى العمالة الكاملة والعمل اللائق؛ وزيادة استبقاء النساء وتقدمهن في وظائف العلم والتكنولوجيا؛ وتسخير العلم والتكنولوجيا لتلبية احتياجات المرأة. وأعمال المتابعة من أجل تنفيذ هذه الاستنتاجات المتفق عليه جارية حالياً من قبل الجهات المعنية.

١٠ - وقد اجتذبت الدورة عدداً كبيراً من المشاركين من الحكومات، منهم كثير من الوزراء وكبار المسؤولين الآخرين، فضلاً عن ممثلين من المنظمات غير الحكومية ومنظومة الأمم المتحدة. وعقدت هيئات الأمم المتحدة والدول الأعضاء نحو ٦٠ فعالية موازية وكان هناك أكثر من ٢٠٠ فعالية موازية نظمها المنظمات غير الحكومية. وأثبتت هذه الأعداد والفعاليات الدور المحوري الذي تؤديه اللجنة بوصفها هيئة أساسية حكومية دولية للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وكحافزة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني وكمتمدى رئيسي للتواصل وتبادل الخبرات بين كافة الجهات المعنية. واغتنت الهيئة هذه الفرصة للجمع بين الجهات المعنية من مختلف أنحاء العالم، وإقامة شراكات جديدة وتعزيز الشراكات القائمة التي تسهم في تحقيق النتائج لفائدة المرأة. وهذه الشراكات هي جزء لا يتجزأ من جهود الهيئة على الصعيد الوطني لمتابعة التوصيات الناشئة عن الدورة وتنفيذها.

١١ - ولغرض تقديم إسهامات فنية للدورة السادسة والخمسين للجنة، عقدت الهيئة اجتماعاً لفريق خبراء بشأن تفعيل التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية، وذلك في أكرا من ٢٠ إلى ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وأعدت الهيئة وثائق الدورة مركزة خاصة على دعم

اللجنة في تعزيز وتوسيع التوجيه المتصل بالسياسة العامة الحكومية الدولية الذي يستهدف هذه الفئة الخاصة من النساء. ويرمي نشاط الهيئة للتواصل مع مجموعات المجتمع المدني إلى زيادة إسهام تلك المجموعات ومشاركتها في الدورة وإرساء أساس متين للمتابعة. وعلى وجه الخصوص، تنسق الهيئة مشاركة المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وتدعم الهيئة مكتب اللجنة في الاضطلاع بمسؤولياته، وستقدم الدعم إلى اللجنة في مداولاتها. وستقوم الهيئة بدور نشط في الجهود الرامية إلى تنفيذ نتائج الدورة على أرض الواقع، بوسائل منها دعمها للدول الأعضاء ودورها التنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

١٢ - ركز تعاون هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية المعقودة في تموز/يوليه ٢٠١١ على جانبين اثنين هما دور المجلس فيما يتعلق بتعميم مراعاة المنظور الجنساني، والأنشطة التنفيذية. وفي كلا المجالين، خلقت الهيئة فرصا للمضي قدما بالعناصر الرئيسية لولايتها، خاصة ما يتصل منها بمهمتها التنسيقية، والجهود الرامية إلى الإفادة المتبادلة من التعقيبات بين وظيفة الدعم المعيارى التي تؤديها وبين أنشطتها التنفيذية. وعلى وجه التحديد، أعدت الهيئة التقرير المطلوب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع سياسات منظومة الأمم المتحدة وبرامجها (E/2011/114). وقّيم التقرير التقدم في تعميم مراعاة المنظور الجنساني على الصعيد القطري، وخاصة عن طريق عملية إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وقدم التقرير أيضا أفكارا جديدة بشأن التقدم المحرز في تنمية قدرات موظفي الأمم المتحدة في مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني.

١٣ - ويقدم قرار المجلس بشأن هذا الموضوع (القرار ٦/٢٠١١) توجيهها واضحا ويؤكد المهمة التنسيقية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة إزاء كيانات منظومة الأمم المتحدة. وبناء على ذلك، تعمل الهيئة من خلال آليات عالمية للتنسيق^(٣)، منها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، لكفالة أن تنفذ على الصعيدين الإقليمى والقطري قرارات وتوصيات السياسة العامة التي تصدر على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

(٣) مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق ودعائمه الثلاث: اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج واللجنة الإدارية الرفيعة المستوى ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

١٤ - وقدمت الهيئة أيضا إسهاما فنيا في تقرير الأمين العام عن دور منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ الأهداف والالتزامات الإنمائية المتفق عليها دوليا فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (E/2011/85) الذي شمل تنفيذ الإعلان الوزاري الذي اعتمدته المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠١٠. وحدد التقرير الطرائق التي يمكن بها لمنظومة الأمم المتحدة تعزيز قدرتها على كفالة تنسيق العمل، مع إعطاء الهيئة دور القيادة، واستعرض التقدم الذي أحرزته منظومة الأمم المتحدة بشأن المسائل الشاملة. وقرار المجلس بشأن هذا الموضوع (القرار ٥/٢٠١١) يشكل، مع الإعلان الوزاري لعام ٢٠١٠، توجيها ناجعا تسترشد به أعمال المتابعة التي ستقوم بها الهيئة وكيانات منظومة الأمم المتحدة والتي ستسهم في سد ثغرة التنفيذ بين الالتزامات العالمية والواقع اليومي الذي تعيشه المرأة.

١٥ - وسلّم المجلس في إعلانه الوزاري لعام ٢٠١٠ باستمرار الحاجة إلى بذل جهود للتصدي للمواقف التمييزية والقوالب النمطية الجنسانية التي تكرس التمييز ضد المرأة والأدوار النمطية للرجل والمرأة. ونشأ استنتاج مماثل عن استعراض الأمين العام لتنفيذ إعلان ومنهاج بيجين^(٤) بعد مضي ١٥ عاما على اعتمادهما (E/CN.6/2010/2). ولمساعدة العمليات الحكومية الدولية على النهوض بجدول أعمال السياسة العامة المتعلقة بهذا الموضوع، انضمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى غيرها من الكيانات في جلسة نقاش عُقدت خلال الجزء الرفيع المستوى لدورة المجلس لعام ٢٠١١، وتمخضت عن تحديد فرص للعمل بالنسبة لمختلف الجهات المعنية. وعمل الهيئة في مجموعة من المجالات، منها القضاء على التمييز ضد المرأة ومشاركة المرأة في صنع القرار، ينطلق من الاقتناع بالحاجة الملحة لجعل السياسة العامة تتصدى تصديا فعالا للقوالب النمطية الجنسانية. وقامت حلقة نقاش عن "القيادة والتنسيق والمساءلة: تقييم عمل منظومة الأمم المتحدة في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة"، بتسليط الضوء على التقدم المحرز وكذلك على التحديات التي لا تزال ماثلة أمام كفالة تحقيق المساواة بين الجنسين عن طريق عمل المنظمة وآليات المنظومة وجهودها التنسيقية. وأرسلت مشاركة وكيالة الأمين العام/المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة وكبار المسؤولين من عدة هيئات أخرى (منظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الصحة العالمية) إشارة واضحة تدل على التزام المنظومة بالمضي قدما في ظل الشراكة.

(٤) انظر تقرير مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.13)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

الجمعية العامة

١٦ - في الدورة السادسة والستين، ناقشت الجمعية العامة، في اللجنتين الثانية والثالثة، مسألة النهوض بالمرأة وتمكينها. وكانت المناقشة التي تجريها اللجنة الثانية كل سنتين بشأن دور المرأة في التنمية مناسبة حافزة هامة لتسليط الضوء على الجوانب الجنسانية للمسائل القطاعية التي تنظر فيها تلك اللجنة وتحديد المجالات الرئيسية حيث يتعين المضي قدما في تركيز الاهتمام على المنظور الجنساني. وتستعرض اللجنة الثالثة عددا من المسائل المواضيعية للنهوض بمجدول أعمال المساواة بين الجنسين. وفي التقارير التي أُعدت لغرض دعم المداولات^(٥) واستنادا إلى الدروس المستخلصة من أنشطتها على أرض الواقع، إلى جانب تجارب الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة، تمكنت الهيئة من توجيه الاهتمام إلى المجالات التي تدعو فيها الحاجة إلى مزيد من التقدم، وإغناء المناقشات، واقتراح توصيات ثبتت جدواها في عمليات التفاوض والنتائج التي خلصت إليها بشأن مسائل على قدر كبير من التنوع بحيث تشمل الميزنة المراعية للمنظور الجنساني، ودعم العمليات المهاجرة.

١٧ - والقرارات التي اتخذتها الجمعية العامة تزيد من توسيع نطاق الإطار السياسي العالمي للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتعميقه وتعزيزه في المجالات التي تغطيها. وستساهم الهيئة مع سائر كيانات منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ تلك القرارات ضمن ولايتها ومجالات مسؤوليتها. وترد في الفقرات التالية بعض الأمثلة على إسهام الهيئة في المتابعة والتنفيذ.

١٨ - إن الجهود التي تبذلها الهيئة، في إطار الشراكة مع سائر هيئات منظومة الأمم المتحدة، من أجل تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة تستجيب للطلب وتتماشى مع التوجيه المفصل والمتعدد الجوانب المتعلق بالسياسة العامة. وعلى وجه الخصوص، يسهم مجال العمل هذا إسهاما مباشرا في تعزيز دور المرأة في التنمية، وهو موضوع واحد من قرارات الجمعية العامة. وإدراكا من الهيئة للاحتياجات الخاصة للمرأة في أقل البلدان نموا، نظمت عددا من الفعاليات الخاصة للدعوة إلى إدراج اعتبارات المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا، المعقود في اسطنبول، تركيا من ٩ إلى ١٣ أيار/مايو ٢٠١١. وأخذت الهيئة على عاتقها مسؤولية تنسيق عمل منظومة الأمم المتحدة المتعلق بتنفيذ التوصيات التي تركز على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. والتزمت الهيئة أيضا بتقديم الدعم

(٥) تقارير الأمين العام عن تعزيز الترتيبات المؤسسية لدعم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (A/66/120) وإدماج منظور جنساني في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية (A/66/219) وتحسين حالة المرأة في المناطق الريفية (A/66/181) والعنف ضد العاملات المهاجرات (A/66/212) والتدابير المتخذة والتقدم المحرز في متابعة تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة (A/66/211).

إلى جميع أقل البلدان نمواً بناءً على الطلبات والأولويات الوطنية، مع التركيز على التمكين الاقتصادي للمرأة واحتياجات المرأة في المناطق الريفية الفقيرة^(٦). وستعطي الأعمال التحضيرية الشاملة من أجل الموضوع ذي الأولوية للجنة وضع المرأة في دورتها السادسة والخمسين والنتائج التي سيفضي إليها ذلك الموضوع مزيداً من الزخم لهذا العمل، بما يشمل دخول هيئة الأمم المتحدة للمرأة في شراكة مع هيئات أساسية تابعة للأمم المتحدة من قبيل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي في مرحلة الإعداد لتلك الدورة وفي تنسيق استجابة على نطاق المنظومة.

١٩ - وهناك مجال تركيز آخر لتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة يتعلق بالعاملات المهاجرات، وهي قضية تحظى باهتمام دائم من جانب الجمعية العامة (مؤخراً في القرار ١٢٨/٦٦) ولدى هيئة الأمم المتحدة للمرأة أعمال جارية ومعتزمة بشأنها في عدة مناطق، بما في ذلك منطقة آسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ورابطة الدول المستقلة. وأقامت الهيئة مؤخراً شراكة قوية مع منظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة لدعم التصديق على الاتفاقية الجديدة لمنظمة العمل الدولية المتعلقة بالعمل اللائق للعمال المتزولين وتنفيذها. وأطلقت شبكة على نطاق منطقة البحر الكاريبي لمنظمات خدم المنازل وأفرقة الدعم التابعة لها للنهوض بجدول الأعمال هذا. وتواصل الهيئة تقديم الدعم التقني للمحفل العالمي بشأن الهجرة الدولية والتنمية في مجالات المساواة بين الجنسين، والهجرة والتنمية، لا سيما فيما يتعلق بالعاملين في مجال الرعاية. وفي نفس الوقت، تقدم الهيئة الدعم لوضع وتنفيذ السياسات والتشريعات وخطط العمل وخدمات الخط الأمامي المراعية للاعتبارات الجنسانية بشأن المعلومات المتعلقة بالرعاية الصحية وإمكانية حصول العاملات المهاجرات، لا سيما خدام المنازل، على تحويلات مأمونة وفعالة واستثمارها الإنتاجي، وتعمل على تعزيز قدرات منظمات العاملات المهاجرات على الحصول على استحقاقات.

٢٠ - واستجابة لزيادة الطلب في جميع المناطق، تقوم الهيئة بتعزيز وتوسيع عملها لدعم الدور القيادي للمرأة ومشاركتها في جميع مجالات العملية السياسية وسائر مجالات المشاركة المدنية. ويتواءم مجال العمل هذا مع الهدف ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية والقرارات المنبثقة عن العمليات الحكومية الدولية التي أكدت على أهمية تمثيل المرأة بشكل تام ومتكافئ في الحياة العامة واتخاذ القرارات، لا سيما آخر قرار للجمعية العامة، أي القرار ١٣٠/٦٦. وللمضي قدماً في تعزيز هذا البرنامج، شاركت الهيئة في رعاية اجتماع مواز رفيع المستوى بشأن المشاركة السياسية للمرأة نُظم اقترانا بالمناقشة العامة في الدورة السادسة والستين للجمعية، في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وسيوفر البيان المشترك بشأن تعزيز المشاركة

(٦) انظر أيضاً E/CN.2012/10 (التمكين الاقتصادي للمرأة) و ECN.6/2012/3 و 4 (الموضوع ذو الأولوية).

السياسية للمرأة، إلى جانب القرار ١٣٠/٦٦، حافزا إضافيا لهذا العمل. ومن المبادرات الأخيرة قيام الهيئة بتقديم المساعدة التقنية لعدة بلدان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ووضع سلسلة من البرامج لكفالة مشاركة المرأة في العمليات الانتقالية ومراعاة مصالحها واهتماماتها. وقامت الهيئة أيضا بتكثيف جهودها لضمان الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في المساعدة الانتخابية التي تقدمها الأمم المتحدة، عن طريق الآليات المشتركة بين الوكالات وفي إطار شراكة مع إدارة الشؤون السياسية بالأمانة العامة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغير ذلك من الكيانات^(٧).

مجلس الأمن

٢١ - في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، عقد مجلس الأمن مناقشته السنوية المفتوحة بشأن المرأة والسلام والأمن، التي ركزت هذه المرة على موضوع مشاركة المرأة ودورها في تسوية النزاعات والوساطة. وأعدت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تقرير الأمين العام (S/2011/598) من خلال عملية استشارية مشتركة بين الوكالات. وتسترشد الجهود المبذولة على الصعيد العالمي وعلى نطاق منظومة الأمم المتحدة لتعزيز دور المرأة في تسوية النزاعات ومنع نشوبها بقرارات مجلس الأمن والبيانات الرئاسية المتعاقبة. وتسعى الهيئة، بصفة خاصة، إلى تقديم الدعم للدول الأعضاء في تنفيذ التزامات السياسة العامة المتعلقة باحتياجات المرأة خلال النزاع وبعده وكفالة تمكين المرأة للمشاركة باعتبارها عنصرا رئيسيا في منع نشوب النزاعات وتسويتها وبناء السلام في الأجل الطويل.

٢٢ - وتهدف جهود البرمجة التي تبذلها الهيئة إلى توجيه الموارد والمساعدة التقنية لدعم الإصلاحات المراعية للاعتبارات الجنسانية في نظم أمن المجتمعات المحلية، وتدريب حفظة السلام، والتخطيط في مرحلة ما بعد النزاع، والعدالة الانتقالية، والوساطة وتوفير الخدمات العامة. وتدعم الهيئة أيضا الدعوة لإتاحة فرص تولي الأدوار القيادية للمرأة في تسوية النزاعات وتقوم بدور رائد في التنسيق وتحليل السياسات فيما يتعلق بالمرأة والسلام والأمن. ومن أمثلة هذا العمل، الذي يركز على المساواة بين الجنسين والوساطة، الاستراتيجية التي اشتركت في وضعها هيئة الأمم المتحدة للمرأة وإدارة الشؤون السياسية بغية إشراك المرأة وإدراج اهتماماتها في مفاوضات السلام. وتشمل هذه الاستراتيجية دعم التغييرات المؤسسية والمتعلقة بالسياسات؛ وبناء القدرات على الصعيدين الوطني والمحلي؛ وتبادل المعارف؛ وتشجيع الشراكات وتحالفات النساء من أجل السلام. وفي عام ٢٠١١، قدمت الهيئة الدعم لجهود توعية وتدريب المرأة الإيفوارية خلال الأزمة التي عقيبت الانتخابات ووضع سلسلة

(٧) انظر A/66/314.

من الدورات التدريبية الإقليمية بشأن الوساطة، شاركت فيها ٣٢ من القيادات النسائية الرفيعة المستوى من جميع أنحاء منطقة غرب أفريقيا. وقدمت الدعم أيضا للجان النسائية من أجل السلام في وسط آسيا وجنوب منطقة القوقاز، بما في ذلك تدريب أكثر من ٧٠ من قادة المجتمع المدني.

٢٣ - واستفاد الدعم المعياري الذي تقدمه الهيئة للعمليات الحكومية الدولية المذكورة أعلاه من وجودها على المستويات الإقليمية ودون الإقليمية والقطري. فقد كان من شأن الخبرات والدروس المستفادة والمعرفة المتولدة عن طريق الأنشطة التنفيذية التي اضطلعت بها الهيئة والدعم الذي قدمته لأصحاب المصلحة في الميدان، إرشاد وإثراء بحوث الهيئة وتحليلاتها، فضلا عن التوصيات التي قدمتها لتنظر فيها الهيئات الحكومية الدولية. وبهذه الطريقة، فإن العمل التنفيذي الذي تقوم به الهيئة يسهم مباشرة في العمل المتعلق بالدعم المعياري.

العمليات الحكومية الدولية على الصعيدين القطاعي والمواضييعي وغيرها من العمليات

٢٤ - كان إنشاء هيئة الأمم المتحدة للمرأة القوة الدافعة لتعميق المشاركة في العمليات الحكومية الدولية سعيا إلى الترويج لمراعاة المنظور الجنساني في التحليلات والمناقشات والنتائج والمتابعة. فخلال عام ٢٠١١، استهدفت الهيئة بشكل استراتيجي ثلاث عمليات حكومية دولية للأمم المتحدة ومناسبة عالمية بشأن فعالية المعونة للتشجيع على الاهتمام بقضايا المساواة بين الجنسين اهتماما يمكن الاستفادة منه لتحقيق نتائج على أرض الواقع.

٢٥ - وعملت الهيئة على تسليط مزيد من الضوء على قضايا المساواة بين الجنسين في الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الإيدز المعقود في مقر الأمم المتحدة في حزيران/يونيه ٢٠١١. ويستند هذا العمل إلى الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الهيئة. وقدمت الهيئة، بصفتها عضوا في الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بنوع الجنس وفيروس نقص المناعة البشرية التابع لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز، الدعم للعمليات التحضيرية بإتاحة تحليل هام يتعلق بالأبعاد الجنسانية لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز. وقامت الهيئة بتيسير مشاركة منظمات المجتمع المدني في هذا الاجتماع، لا سيما ممثلات منظمات النساء المصابات بالفيروس، ومنظمات مقدمات الرعاية والمنظمات النسائية النشطة في ميدان مكافحة الفيروس والإيدز. وقدمت الهيئة الدعم، بصفتها عضوا في التحالف العالمي المعني بالمرأة والإيدز، لعملية جمع وتصنيف المدخلات الواردة مما يزيد على ٨٠ من منظمات المجتمعات المدني عن طريق عملية استشارية تمت بواسطة الإنترنت، وشاركت في تنظيم مناسبة لعرض النتائج والأولويات التي حددتها النساء أنفسهن بوصفها ذات أهمية حيوية

في التصدي للفيروس. وأخيراً، قدمت الهيئة دعماً لمشاركة منظمات وشبكات النساء المصابات بالفيروس في الوفود الحكومية إلى الاجتماع الرفيع المستوى.

٢٦ - وفي الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز (مرفق قرار الجمعية العامة ٢٧٧/٦٥) المنبثق عن الاجتماع، أقرت الدول الأعضاء بأن تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين شرطان أساسيان للحد من ضعف المرأة إزاء فيروس نقص المناعة البشرية، وتعهدت بالقضاء على عدم المساواة بين الجنسين وعلى الانتهاك والعنف القائم على أساس نوع الجنس وبزيادة قدرة المرأة والمراقة على اتقاء خطر الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية.

٢٧ - وبذلت الهيئة جهوداً كبيرة لتعزيز مراعاة المنظور الجنساني في مفاوضات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وتعتزم الهيئة أن تكون عاملاً حافزاً للمراعاة الاعتبارية الجنسانية في الترتيبات المؤسسية لتنفيذ اتفاقات كانكون لعام ٢٠١٠ وآليات تمويل أنشطة مكافحة تغير المناخ التي ما زالت قيد التفاوض، ومراعاة الالتزامات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وحقوق المرأة في العمل الحكومي الدولي من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن إطار عمل لما بعد عام ٢٠١٢ لمواجهة التحدي العالمي المتمثل في تغير المناخ. وقدمت الهيئة الدعم التقني للوفود عند الطلب، بما في ذلك تحديد النقاط المحتملة لانطلاق العمل بشأن قضايا المساواة بين الجنسين. وبالتعاون مع المنظمة الدولية للفرنكوفونية، قامت الهيئة بوضع مذكرة إرشادية لقضايا المساواة بين الجنسين وتغير المناخ للدول الأعضاء الناطقة بالفرنسية.

٢٨ - وعملت الهيئة بشكل وثيق مع غيرها من كيانات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني، بما فيها التحالف العالمي للجنسانية وتغير المناخ، فيما يتعلق بمبادرات الدعوة والتوعية. وفي إطار هذه الجهود، شاركت الهيئة في عدة اجتماعات موازية في الدورة السابعة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المعقودة في ديربان، بجنوب أفريقيا، من ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، وقدمت الدعم لإصدار رسالة إخبارية يومية لأصحاب المصلحة تبرز آراء دعاة المساواة بين الجنسين. وكان قرار لجنة وضع المرأة الصادر عن دورتها الخامسة والخمسين قد أرسى أساساً قوياً للزخم الذي تشتد إليه الحاجة في مجالي الدعوة والمتابعة.

٢٩ - وسينعقد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في ريو دي جانيرو، البرازيل، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢. وتشارك الهيئة في آليات التنسيق على نطاق المنظومة لهذا المؤتمر، مثل اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وقدمت مساهمة فنية في الوثيقة التجميعية التي ستستخدم كأساس لتحضير مشروع أولي للوثيقة الختامية. ووفقاً للتوصيات المنبثقة عن حلقة النقاش بشأن المساواة بين الجنسين

المعقودة خلال الدورة الخامسة والخمسين للجنة وضع المرأة^(٨)، تعمل الهيئة مع جهات التنسيق للمنظمات غير الحكومية على نطاق منظومة الأمم المتحدة بغية تيسير مشاركة المنظمات النسائية في العملية. وتقوم الهيئة أيضا بإعداد أربع ورقات موضوعية^(٩) لإغناء قاعدة المعارف المتعلقة بقضايا المساواة بين الجنسين في سياق التنمية المستدامة. ولاستقطاب مزيد من الاهتمام بقضية المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في المؤتمر، تقوم الهيئة حاليا بتنظيم منتدى رفيع المستوى للقيادات النسائية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٣٠ - وعملت الهيئة بشكل استراتيجي مع المنتدى الرفيع المستوى الرابع المعني بفعالية المعونة، المعقود في بوسان، بجمهورية كوريا، من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، في إطار مسعى يرمي إلى تعميق فهم اعتبارات المساواة بين الجنسين وزيادة العمل المتعلق بها. وتحضيرا لهذا المنتدى، عقدت الهيئة مشاورات وطنية وإقليمية لتعبئة الجهات الحكومية الشريكة ومنظمات المجتمع المدني حول قضايا المساواة بين الجنسين وأهميتها بالنسبة لفعالية المعونة. وبصفة خاصة، ساعد الاجتماع الرفيع المستوى للهيئة، المعقود في رواندا في تموز/يوليه ٢٠١١، في تحديد توصيات رئيسية تهدف إلى ضمان نتائج إيجابية في بوسان فيما يتعلق بالنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وأدت الهيئة دورا رئيسيا في توجيه الانتباه إلى الوحدة النموذجية الاختيارية بشأن المساواة بين الجنسين التي وردت لأول مرة في إطار رصد إعلان باريس، وقدمت مشورة تقنية واستراتيجية للبلدان التي تقوم بملاءمة الاستبيان.

٣١ - وخلال هذا المنتدى، شاركت الهيئة مع الشبكة المعنية بالمساواة بين الجنسين التابعة للجنة المساعدة الإنمائية بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في تنظيم اجتماع مواز، وشاركت في الدورة الاستثنائية المعنية بالمساواة بين الجنسين التي عقدت في اليوم الأول من المنتدى. وقامت المكاتب القطرية والإقليمية التابعة للهيئة بتقديم التوجيه والدعم لأصحاب المصلحة لضمان المشاركة الفعالة لممثلات المنظمات النسائية في المنتدى العالمي للمجتمع المدني في بوسان. وقدمت الهيئة الدعم أيضا لعقد منتدى للمرأة كجزء من منتدى المجتمع المدني، مما يتيح مجالا لإبراز الطلبات الرئيسية للمرأة. ويمكن استغلال نظر لجنة وضع المرأة في موضوع استعراضها المتعلق بتمويل المساواة بين الجنسين في دورتها السادسة والخمسين للحفاظ على الزخم وزيادة الحوافز لتعزيز نتائج المساواة بين الجنسين على أرض الواقع.

(٨) انظر موجز المنسق، E/CN.6/2011/CRP.7 في الموقع الشبكي: www.un.org/womenwatch/daw/csw/55sess.htm#panel4.

(٩) تركز هاتان الورقتان على الاقتصاد الأخضر؛ والإطار المؤسسي للتنمية المستدامة؛ والتقدم المحرز في تنفيذ منهاج عمل بيجين، وجدول أعمال القرن ٢١ والأهداف الإنمائية للألفية؛ والأركان الثلاثة للتنمية المستدامة.

٣٢ - وقدمت الهيئة دعماً فعالاً لعدد من العمليات الأخرى التي تساهم في تعزيز الإطار السياسي والمعياري العالمي بشأن المساواة بين الجنسين. وقدمت الدعم للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في وضع توصية عامة جديدة بشأن حماية حقوق المرأة في حالات النزاع وما بعد النزاع. وإضافة إلى تقديم الدعم التقني، قامت الهيئة بتسليط الضوء على الخبرات الرئيسية المستمدة من عملها الخاص خلال اليوم الذي كرسته اللجنة للمناقشة العامة في ١٨ تموز/يوليه ٢٠١١. وواصلت تقديم الدعم للدول الأطراف والجهات الفاعلة في المجتمع المدني، في إعداد التقارير بموجب المادة ١٨ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وكذلك في تنفيذ الملاحظات الختامية الصادرة عن اللجنة، بتقديم دعم تقني ومالي وعقد حلقات عمل للتدريب وبناء القدرات لفائدة جهات معنية متعددة، وتنظيم "دورات محاكاة"، ووضع وتنفيذ خطة عمل وغير ذلك من الأنشطة.

٣٣ - ومن المقرر أن يعمل الفريق العامل المعني بالتمييز ضد المرأة في القانون والممارسة، الذي أنشأه مجلس حقوق الإنسان بموجب القرار ٢٣/١٥ لعام ٢٠١٠ لفترة أولية مدتها ثلاث سنوات، بتنسيق وثيق مع الهيئة واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة ولجنة وضع المرأة وغير ذلك من كيانات الأمم المتحدة. وتساعد الهيئة الفريق العامل على معالجة مواضيع ذات الأولوية، أي الحياة العامة والمواطنة؛ والحياة الاقتصادية بما في ذلك أبعاد الحياة الاجتماعية والثقافية؛ والحياة الأسرية؛ والصحة والسلامة؛ والعنف ضد المرأة. وثمة أوجه تآزر كبيرة بين عمل الفريق العامل وعمل الهيئة، لا سيما الدعم الذي تقدمه الهيئة للعمليات الحكومية الدولية والمساعدة التي تقدمها للبلدان في جميع أرجاء العالم فيما يتعلق بالإصلاح القانوني. ويساهم هذا التعاون بطريقة عملية جدا في تعزيز الصلات القائمة بين الأطر المعيارية والواقع اليومي للمرأة.

٣٤ - والهيئة عضو نشط في فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بالعمل التحضيري للاستعراض المقرر في عام ٢٠١٤ لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد مرور ٢٠ عاما. وستساهم الهيئة في عملية الاستعراض على الصعيدين الوطني والدولي كليهما.

خامسا - خلاصة

٣٥ - قامت هيئة الأمم المتحدة بتقديم الدعم بشكل استباقي وبنجاح للعمليات الحكومية الدولية المتعلقة بالشؤون الجنسانية تحديدا للمساعدة في النهوض بمجدول الأعمال العالمي للمساواة بين الجنسين. وعملت بشكل استراتيجي أيضا مع العمليات القطاعية في مسعى لتشجيع النتائج المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. وفي هذه الأعمال، تربط الهيئة مهمة الدعم المعياري التي تتولاها بتجربتها وخبرتها في المجال التنفيذي. وعلى وجه الخصوص، تعمل الهيئة

على تنفيذ التوجيهات المعيارية للهيئات الحكومية الدولية مثلاً في مجالات كالتمكين الاقتصادي للمرأة ومشاركتها في الحياة العامة. ومن الأولويات التي يقع التركيز عليها دعم عمل الدول الأعضاء، في إطار الهيئات الحكومية الدولية، لمواصلة صقل الإطار المعياري وتوسيعه، والمساعدة على سد ثغرة التنفيذ القائمة بين التزامات الدول الأعضاء المتعلقة بالسياسة العامة والواقع اليومي للمرأة.

٣٦ - ونظراً للصلة التي لا تنفصم بين هذين المجالين لعملها، تعترم الهيئة إعداد تقرير موحد يستجيب للولايات الواردة في الفقرتين ٦٧ (ج) و ٦٧ (د) من قرار الجمعية العامة ٢٨٩/٦٤، وتقديم ذلك التقرير إلى كل من لجنة وضع المرأة والمجلس التنفيذي للهيئة.